



ASSEMBLY DECISION - JKJB - 9/13/2010

الرقم: م ٢٠١٠/٧٤/١٠٠
التاريخ: ٢٠١٠/٣/٩

٢٠١٠/٩/١٣

معالي الدكتور بسام الساكت الأكرم
رئيس هيئة الأوراق المالية
عمان

تحية وطنية وبعد،

الموضوع: محضر اجتماع الهيئة العامة العادية لمساهمي البنك الأردني الكويتي

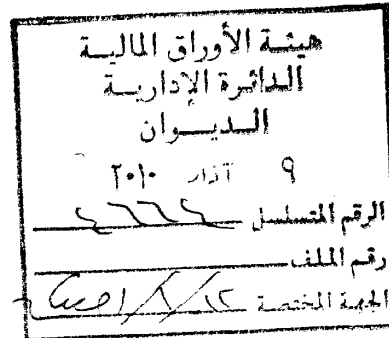
بالإشارة إلى الفقرة (ب) من كتابكم رقم ١٠٩/١/١٢ بتاريخ ٢٠١٠/١/١٠ بخصوص الموضوع أعلاه، نرفق لكم نسخة من محضر اجتماع الهيئة العامة العادية " الثالث والثلاثين" لمساهمي البنك الأردني الكويتي بعد أن تم اعتماده من قبل مراقب الشركات.

(١١)

كما نرفق لكم قرص مدمج يحتوي على مادة التقرير السنوي لعام ٢٠٠٩.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

محمد ياسر الأسمر
المدير العام



الاسم السيد

اليوم
٢/٩

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر اجتماع الهيئة العامة العادي الثالث والثلاثون لمساهمي البنك الأردني الكويتي

اجتمعت الهيئة العامة العادية لمساهمي البنك الأردني الكويتي عند الساعة الخامسة من مساء يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٠/٣/٣ في قاعة المسرح التابع لمبنى الإدارة العامة للبنك. بحضور كل من السيد غسان ضمرة مندوب عطوفة مراقب عام الشركات بوزارة الصناعة والتجارة والسيد رجا الخوالدة مندوب البنك المركزي ومدققي حسابات البنك السادة ديلويت اند توش (الشرق الأوسط).

وقد رحب السيد عبد الكريم الكباريتي رئيس مجلس الإدارة بالسادة الحضور من مساهمي البنك والمسؤولين والضيوف ورجال الصحافة شاكرًا لهم تلبية الدعوة لحضور الاجتماع، ثم طلب من السيد مندوب عطوفة مراقب عام الشركات التفضل بإعلان نصاب الاجتماع.

تحدث السيد غسان ضمرة مندوب عطوفة مراقب عام الشركات وأعلن انه قد حضر هذا الاجتماع ٤٩ مساهما من اصل ١٤,٩٣٢ مساهم يحملون أسهما بالأصالة ٧٦,٢٥٠,٥٣٠ سهما وبالوكالة ٥,٨٨٤,٢٧٥ سهما بمجموع ٨٢,١٣٤,٨٠٥ سهماً وتشكل ما نسبته ٨٢% من رأسمال البنك، كما حضر جميع أعضاء مجلس الإدارة وحضر مدققو حسابات الشركة وتم توجيه الدعوات والنشر بما يتوافق وأحكام القانون. وعليه، فإن الجلسة تعتبر قانونية وكل ما يترتب عليها من أمور تعتبر قانونية وملزمة للتنفيذ، ثم طلب من دولة الرئيس بدء الجلسة.

تولى دولة السيد عبد الكريم الكباريتي رئاسة الجلسة وأعلن تعيين السيد سهيل تركي كاتباً للجلسة وكل من السيد إلياس العابودي والمهندس أمجد أبو عيشة مراقبين لها وتم ما يلي:

١. تلاوة محضر اجتماع الهيئة العامة العادي (الثاني والثلاثون) المنعقد بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١٥.

٢. أشار رئيس الجلسة إلى أن تقرير مجلس الإدارة المعروض يتضمن رؤية المجلس للوضع الاقتصادي وتداعيات الأزمة واستقرارات المجلس لهذه السنة وقد كتب بكل روية وبكل دقة ونأمل أن يكون فيه الإجابات على الكثير من الاستفسارات في ضوء المحضر الذي تم قراءته. ثم اقترح أن يتم دمج البند الثاني من جدول الأعمال وهو تقرير مجلس الإدارة مع البند الرابع وهو الميزانية العامة وبيان الدخل وتوزيع الأرباح، لمناقشتها معا بعد الاستماع لتقرير مدققي الحسابات. وقد وافقت الهيئة العامة على الاقتراح، وقام مدقق حسابات البنك بتلاوة تقريره.

٣. أعلن رئيس الجلسة فتح باب النقاش واستفسر عما إذا كان هناك حاجة لتلاوة تقرير مجلس الإدارة. وقد وافق الحاضرون على إعفائه من تلاوة التقرير فشكرهم على ذلك. ثم طلب من المساهمين الراغبين في المناقشة أو الاستفسار، طرح ما لديهم ليتم الإجابة عليها وتم ما يلي:

• تحدث المساهم السيد عزمي زوربا مشيراً إلى أن مناسبة انعقاد اجتماعات الهيئة العامة للبنك الأردني الكويتي تشكل تظاهرة اقتصادية ومشهود لها بحسن الإدارة وحسن الأداء، ونحن نهني أنفسنا ونهني مجلس الإدارة والمساهمين بإنجازات البنك لهذه السنة علماً بأنكم توقعتم سابقاً ان سنة ٢٠٠٩ ستكون سنة صعبة ويجب الانتباه لها وكان لكم بعض التحفظات حولها، نشكركم

على انجاز اتكم كإدارة وعاملين. وأضاف، لدي بعض الملاحظات التي أود أن أستمع لإجاباتكم عليها:

أولاً: لوحظ بأن ودائع العملاء زادت بنسبة ٤% وهذا شيء جيد ولكن التسهيلات الائتمانية نقصت بحوالي ١٢% مما أثر على ناتج الفوائد المحصلة وإجمالي الدخل رغم أن إجمالي الدخل بقي كما كان في السنة الماضية تقريباً، فهل هذا ناتج عن زيادة التحفظ في التسهيلات؟ والسؤال الثاني لوحظ أن هناك موجودات مالية غير متوفر لها أسعار سوقية بمبلغ ١٥٠ مليون دينار فما هو الوضع؟ وما هي المخاطر؟ وهل لذلك أي تأثير سلبي على الميزانية؟ والسؤال الثالث هناك مبلغ ٦ ملايين دينار حقوق غير المسيطرين ضمن حقوق المساهمين، وأرجو لو تكرمت إفادتنا عن هذا الرقم.

• تحدث المساهم السيد سعيد حمام مشيراً إلى أنه لم يستلم نسخة التقرير السنوي إلا صباح هذا اليوم مما لم يمكنه من الاطلاع وقراءة المحتويات التي أشرتم إليها. ثم أعرب عن شكره لمجلس الإدارة والمدير العام وكافة العاملين بالبنك وأضاف أن الانجازات قد تكون أقل من الطموحات التي كنتم تتطلعون إلى تحقيقها وتدنّت الأرباح قليلاً نتيجة للأزمة المالية العالمية التي تقولون أنها قد أصبحت وراعنا. فإذا أصبحت وراعنا فالمفروض أن يكون هناك تجاوب تجاه المساهمين لوجود ٦٧ مليون احتياطي اختياري و ٥٨ مليون أرباح مدورة ويشكل هذا ١٢٥ مليون ورأس المال البنك ١٠٠ مليون، ومع أن البنك المركزي يفرض علينا أخذ مخصصات عالية للديون إلا أننا لا نقبل أن يفرض علينا توزيع أرباح ١٥% فقط. وإذا أراد رئيس مجلس الإدارة وأراد كبار حملة الأسهم أن يوزعوا ٢٥% فإمكانهم ذلك. وأنتم تعرفون ارتفاع تكاليف المعيشة مما يجعل من نسبة ١٥% نسبة غير مجزية للمساهم.

وأشار المساهم إلى مخصص التسهيلات الائتمانية البالغ ٣٨,٩ مليون دينار حيث زاد بمبلغ ٢٣ مليون عن السنة الماضية، وفي نفس الوقت بلغت التسهيلات غير العاملة ٣٦,٣ مليون دينار، وبالمقابل في بيان الدخل زادت المصروفات بمعدل ٩ مليون وأصبحت ٥٧ مليون. بالنسبة لنا كمساهمين فإننا نرجو من دولة الرئيس أن يوضح لنا نظرته بالنسبة للبنوك الأردنية في سنة ٢٠١٠ وهل ستكون هناك أرباح مجزية ونكون فعلاً قد تجاوزنا الأزمة المالية، وما هي التوقعات بالنسبة للسوق المالي وهل ستبقى الأسعار على مستوياتها الحالية؟

• عقب المساهم السيد محمود عرفات وأيد ما ذكره السيد حمام بالنسبة لعدم استلام التقرير حيث رد دولة الرئيس بأنه سيتم التدقيق والتحقق من الموضوع مبيناً أن هناك احتمال بحدوث خلل ما في طريقة إرسال التقرير قد تكون بسبب العنوان أو الجهة الناقلة وأن هذا الأمر مستدرَك ونعتذر عنه.

تحدث دولة رئيس مجلس الإدارة مبتدئاً بالإجابة حول سؤال هل هناك تحفظ بالنسبة لمنح التسهيلات؟ وهو السؤال الأول والأساسي الذي تم طرحه والذي ندمجه مع السؤال الآخر حول تقييمنا للوضع. وأجاب أنه وباختصار شديد جداً فلا يزال الغموض يكتنف مستقبل الانتعاش الاقتصادي، وتم استعمال كلمة انتعاش صحفياً ولكن التعبير الأدق، باعتقادي، هو أننا دخلنا مرحلة إنعاش ولم نصل بعد إلى مرحلة الانتعاش، هذه مرحلة الخروج من التباطؤ وفيها مطبات ولها كلف والتحوط مطلوب. وكما قلنا في محضر الجلسة السابقة فإن الموازنة بين الخطر والمردود هو أساس عمل البنوك ولا يوجد لدينا صورة واضحة حول كيف ستتعامل وتتفاعل الفعاليات الاقتصادية مع هذه المرحلة التي لا تزال

محفوفة بالمخاطر، وكذلك كيف ستتعامل المؤسسات وجهات الرقابة ان كان على صعيد البنك المركزي او غيره، هناك قضايا كثيرة لا تزال مؤجلة، وتعليمات البنك المركزي سمحت ببعض المرونة وأتاحت للبنوك بان تعيد هندسة التسهيلات وجدولتها، لذلك فان أفضل وصف للوضع بان هناك كثير من المشاكل قد تم تأجيل تفاقمها وانفجارها لكنها لا تزال موجودة ومقدار الضرر الذي سينجم عنها على القطاع المصرفي غير مقدر، ولذلك تجدون ان نسبة المخصصات التي أخذتها البنوك الأردنية عالية جداً وتجدون أن نسبة أرباح الجهاز المصرفي قد انخفضت بنسبة ٣٣%، وإذا كانت النسبة عندنا ٥% فهذا يعتبر إنجازاً كبيراً جداً، ولو افترضنا أننا لم نأخذ هذا المخصص الذي أشار إليه الأخ سعيد وهو ٢٤ مليون دينار لكان عندنا نمو، ولكن لا بد ان نقر ونعترف ان هناك تحفظ من البنوك وتحفظ من البنك الأردني الكويتي في منح التسهيلات ولكن هذا الانخفاض في التسهيلات لا يعني بالضرورة انه نتيجة تشدد البنوك، فالموضوع غير معلق فقط برغبة البنوك في منح التسهيلات، فأولاً لا يوجد هناك طلب على التسهيلات وثانياً هناك عملية تسديد كبيرة جداً حيث من المعروف انه عندما يحدث انكماش يكون هناك توجه نحو التسديد والخروج من الدين، كما ان انخفاض أسعار السلع عالمياً وبالتالي انخفاض حجم عمليات تمويل المستوردات اثر على حجم التسهيلات.

بالنسبة لحجم الودائع وزيادتها فيجب أيضاً ان لا ينظر له فقط من الناحية الايجابية وهو زيادة المدخرات وانه دلالة على تحسن الأوضاع وعلى متانة الجهاز المصرفي، فهذا أيضاً يدل على مدى تخوف المدخرين والمستثمرين وخروجهم من كثير من الأسواق المحلية والأجنبية وانتقالهم إلى المحافظ النقدية وهو ما نسميه (التكبش)، كذلك فإن معظم الشركات والفعاليات الاقتصادية كان لديها مخزونات وفي أثناء الأزمة تخلصت منها وتحولت هذه المخزونات إلى موجودات نقدية وبالتالي انعكست على حجم الودائع. فهذا الخلل الذي حصل على شكل انخفاض في حجم التسهيلات وزيادة في حجم الودائع هو في الحقيقة عارض من عوارض الأزمة والمعاناة التي عانى منها الاقتصاد الأردني والتي دفع ثمنها الجهاز المصرفي الأردني بانخفاض هوامش الربحية ونسب الربحية بشكل عام.

وبالنسبة للسؤال حول موجودات مالية ليس لها أسعار سوقية، فإن معظم الرصيد عبارة عن أدونات وسندات حكومية وهي غير متداولة وعليه لا يوجد لها أسعار سوقية، وهذه عملية تحكمها معايير محاسبية دولية ومحلية وفي معظم الأحيان يتم تقييم هذه الموجودات بسعر التكلفة ولكن إذا تقرر بأنه حصل على السعر انخفاض فيؤخذ له مخصص ويؤخذ بعين الاعتبار.

وحول حقوق غير المسيطرين فهي بكل بساطة تمثل حسابات الشركات التابعة التي تدخل في حسابات البنك مطروحاً منها الحصة المملوكة للبنك والباقي يمثل حقوق الأقلية أو حقوق غير المسيطرين.

وبخصوص موضوع زيادة التسهيلات غير العاملة أو ما يسمى الحسابات المتعثرة، فقد زادت نسبة هذه التسهيلات من ٠,٥% إلى ٣% من إجمالي التسهيلات، وهذه الحسابات حجمها في قيودنا حوالي ٣٤ مليون دينار وهناك مخصصات مأخوذة مقابلها بحوالي ٣٨ مليون دينار، هذا بالإضافة إلى الضمانات العقارية والموجودات الأخرى مقابل هذه الديون والوضع سليم جداً ولكن المخصصات التي نعمل على بنائها هي مخصصات لا بد منها زيادة في التحوط نتيجة استمرار هذا الوضع القائم.

وحول توقعات عام ٢٠١٠ والوضع في السوق المالي، أجاب الرئيس بأن ما شهده السوق المالي خلال السنوات ٢٠٠١-٢٠٠٧ كان نتيجة مضاربات وليس عوامل استثمارية دفعت أسعار السوق إلى مستويات غير مبررة من ناحية تقييم السهم منسوباً لدخل الشركات، فمعظم الشركات الأردنية، للأسف، خلال السنوات الخمس أو الست الماضية كان ٧٠% من أرباحها المعلنة نتيجة المحافظ الاستثمارية

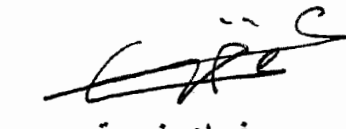
التي تحملها في حساباتها وليست نتيجة نشاطاتها التشغيلية، ومع الانخفاض الذي أصاب السوق المالي، انخفض دخل الشركات وأرباحها مما انعكس على أسعار الأسهم. أضف إلى ذلك فإن السيولة التي كانت متوفرة بقوة في السوق المالي الأردني نتيجة استثمارات الأخوة الخليجيين والعراقيين قد نصبت نتيجة أوضاع سائدة في بلادهم وأسواقهم المالية، وأصبح هناك شح في السيولة. وما حصل في السنة الأخيرة في الأردن هو في أفضل الأحوال تقلص للثروة وفي أسوأ الأحوال هو تبخر للثروة إن كان على صعيد ثروة الدولة التي باعت كل أصولها تحت برنامج الخصخصة لتسديد الديون، ولكن بدل أن تتخفف الديون ازدادت وعدنا إلى مكاننا بدون أن يكون عندنا أصول. وكذلك الأمر بالنسبة للأفراد وللمؤسسات وهذا بكل تأكيد له أثر وأثر كبير جداً على الاقتصاد الوطني وعلى أدائه. تبخر الثروات شيء معروف عالمياً، فهناك ثروة وهناك دخل فالإنسان يصرف من دخله ولكن إحساسه بالثروة يدفعه لكي يصرف أكثر ويدخر أقل. وشعور الأردنيين الآن بتبخر ثرواتهم ومدخراتهم وتبخر أسعار الأسهم وأسعار العقارات يؤثر بكل تأكيد على نشاط الأسواق ويؤثر على السوق المالي الأردني وسيؤثر بكل أمانة على نشاط البنوك وعلى هوامش الربحية في البنوك وعلى جودة الأصول، وبالتالي لا يزال الوضع يحتاج إلى معالجة ويحتاج إلى عناية. لم نخرج بعد من عنق الزجاجة، ومرة ثانية لا نزال في مرحلة الإنعاش ولم تنتقل إلى مرحلة الانتعاش. وبالنسبة للسوق المالي فليس من حقي أن أتكلم عن السوق المالي لكن من باب المداعبة، ومنذ سنتين نحن نقول لكم بيعوا ولا تشتروا ولكن الآن نقول اشتروا ولا تبيعوا وكلامي واضح. بالنسبة لوضع البنوك الأردنية فأصولها أفضل من أي من البنوك المجاورة، والبنوك الأردنية ليست متوقفة عند موضوع الربحية بقدر ما هي متوقفة عند معايير الأمان ومعايير السيولة وأيضاً معايير التحوط والحذر من المفاجآت التي يمكن أن تواجهنا خلال السنتين القادمتين.

وبعد أن انتهت أسئلة واستفسارات المساهمين طلب دولة الرئيس مصادقة الهيئة العامة على تقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية للسنة المنتهية في ٢٠٠٩/١٢/٣١، وعلى توزيع ١٥% أرباح نقدية للمساهمين تعادل ١٥ مليون دينار (٥ ملايين دينار رصيد علاوة الإصدار و ١٠ ملايين دينار من الأرباح المدورة)، كما طلب إبراء ذمة مجلس الإدارة عن تلك المدة. وقد وافقت الهيئة العامة على ذلك بالإجماع.

٤. اقترح رئيس الجلسة تركية السادة ديلويت اند توش (الشرق الأوسط) كمدينين لحسابات البنك لعام ٢٠١٠، وقد وافقت الهيئة العامة على ذلك بالإجماع وفوضت مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

وحيث لم تطرح أي مواضيع في بند ما يستجد من أعمال، أعلن السيد رئيس الجلسة انتهاء الاجتماع شاكرًا الجميع على تقاتهم و متمنيا النجاح والتوفيق للجميع.


عبد الكريم الكباريتي
رئيس مجلس الإدارة


غسان ضمرة
مندوب مراقب عام الشركات


سهيل تركي
كاتب الجلسة